

خامنئي يرفع العصا في وجه من عصى عن التصويت



ويؤكد على أن "هذا يظهر ببساطة أن النظام يشعر بالتهديد الشديد من الانتخابات ولا يشعر بالأمان الكافي لوجود نوع من المنافسة الجادة". فإذا كان فوز رئيسي أمرا مفروغا منه، فكيف بعدها يمكن للنظام تبرير إقصاء المنافسين له ممن كانوا يجرون كاسلحاف في سباق لا عدالة فيه. أما رئيسي الذي يرفع شعارا في حملته الانتخابية "إقامة العدل ومحاربة الفساد"، فإنه إذا فاز كيف يمكن له إقناع الإيرانيين بعدالة فوزه في انتخابات معبرة عن الإقصاء بامتياز.

دعونا نتقرب المقاطعة الشعبية للتصويت لنرى درجة هزيمة النظام قبل فوز أي مرشح، إن لم تحدث مفاجأة.

الجهر بصوته المختلف عن طبيعة النظام الراديكالية، بل إن الوعود انطلقت هذا الأسبوع لمحاسبة بعض المرشحين لأنهم لم يحوا بالانتقاد للنظام خلال المناظرة التلفزيونية الأخيرة! أما "الأمل" الذي يعد فيه الرئيس الأميركي جو بايدن بإيران متراضية مع محيطها الإقليمي، فهو أقرب إلى الوهم من أي شيء آخر، ذلك ما يفرضه اندفاع النظام في طهران إلى اتباع المؤمنين بنظريته، أو وفق تعبير محمود بارغو مؤلف كتاب "الانتخابات الرئاسية في إيران" والباحث في معهد الفريد ديكن للمواطنة والعدالة في جامعة ديكن في فيكتوريا بأن "النظام يفقد بطريقة ما شهيته للمخاطرة، كما يتضح من هؤلاء المرشحين المواليين والمتكلمين لراديكاليته".

لصالح الحرس ورجال الدين، منذ أن غادر الخميني ظل شجرة التفاح في فرنسا كي يشبع في المنطقة منذ أربعة عقود الأفكار الأيديولوجية المسكونة بالخرافة الشعبية السائدة اليوم بين ميليشيات العراق حتى حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن.

يتم التركيز اليوم على فوز المرشح إبراهيم رئيسي المحتمل بوصفه المثال الأبرز على التشدد المقبل الذي تعد فيه إيران العالم، إلا أن تلك الفكرة لا تستطيع الصمود بمجرد إطلاق سؤال: ومتى كانت إيران ومنذ أربعة عقود معدلة؟

إذا كانت تلك الانتخابات ستفضي إلى نتيجة ما، فإن سطوة خامنئي وأقطاب الحرس الثوري ستحاسب من كان يعرّف نفسه بـ"الإصلاحي" مجرد

بالرئاسة، فإنها قد وصلت إلى طريق مسدود، أو وفق تعبير أحد الناشطين الإيرانيين الذي شارك في التظاهرة الناقمة على النظام إبان عهد الشيعوي المتشدد محمود أحمدني نجاد "أدركنا أن هذا النظام لا يمكن إصلاحه".

جزء من الدراما الانتخابية الإيرانية المقبلة أن اللائحين بعباءة المرشد من الحرس الثوري ورجال الدين الذين يعرفون أنفسهم بأصحاب الديموقراطية المنهجرة على الموروث الشعبي، ينتعون كل من ينظرون إليهم بعين عدم الاتفاق بأنهم "فتية نيويورك" لبث المزيد من الكوميديا في المشهد الدرامي الإيراني، بينما لا تقع تحت طائلة المتشدد الأسوأ! لكن هذه المرة ستكون مختلفة جدا لن أصوت، الإصلاحيون صورة طبق الأصل من المتشددين".

تحمل الانتخابات الإيرانية "الخطوط الحمراء" معها والتي تبدأ من التشكيك بمبدأ الجمهورية الإسلامية أو مبدأ "ولاية الفقيه"، الذي يمنح السلطة الدينية وصاية على السياسة.

ذلك ما يفسر العصا التي رفعها المرشد الأعلى علي خامنئي مبكرا في وجه من عصى من الإيرانيين، بتأكيد أن الامتناع عن التصويت في الانتخابات الرئاسية يحق "إرادة الأعداء، أعداء إيران وأعداء الإسلام وأعداء الديمقراطية الدينية".

غير أن صحيفة "حزب الله" التابعة لمكتب المرشد الإيراني، نشرت ما هو أشد وهي تنقل في معرض إفتاء خامنئي على سؤال من قبل أتباعه بشأن عدم التصويت لمرشح معين في الانتخابات الرئاسية قائلا "إذا كان الإذلاء بوقرة فارغة (بيضاء)، فهذا حرام شرعا".

لكن "العصيان" المرتقب لأوامر المرشد بقديسة الانتخابات لا يغير من ميزان القوى السائد حاليا في إيران

بمجرد انتهاء الأمر بتقبيل يد المرشد الإيراني علي خامنئي، تفقد اللعبة الديمقراطية في إيران جدواها وأهميتها بالنسبة إلى المواطن الإيراني، مثلما لا يعول عليها العالم في علاقاته السياسية مع إيران.

هناك سبعة مرشحين في انتخابات الرئاسة الإيرانية، عادة ما تقع وسائل الإعلام في فخ مكر بتقسيمهم إلى متشددين وإصلاحيين، وهو في حقيقة الأمر تقسيم فائد للمعجب الجوهري للكلمة، عندما نرى أن جميع المرشحين يتوقون في النهاية إلى نيل رضا المرشد!

لذلك لا تبدو الانتخابات أكثر من قشرة للتغطية على التحالف الراسخ بين رجال الدين الراديكاليين مالكي السطوة السياسية والمالية والحرس الثوري الحاكم الفعلي للبلاد.

في الأشهر الماضية وبخ الحرس الثوري وزير الخارجية محمد جواد ظريف أكثر من مرة، محذرا إياه من التطفل على خططهم وعملهم، ووصل الأمر بوصفه بـ"الجاهل" و"الفتي الأميري" الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالة شكلية لم تتحقق.

ومن المفيد هنا استعادة تصريح لوزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو وهو يتحدث عن استقالة ظريف بعد توبيخه من قبل الحرس الثوري "ظريف وحسن روحاني مجرد واجهة للمافيا الدينية الفاسدة، وأن المرشد الأعلى يتخذ جميع القرارات النهائية". علينا تذكر أن روحاني وظريف يتقدمان صفوف "الإصلاحيين".

وحتى إذا كانت نمة بذرة حركة إصلاحية تصاعدت في تسعينات القرن الماضي مع فوز محمد خاتمي

التركيز يتم على فوز المرشح إبراهيم رئيسي المحتمل بوصفه المثال الأبرز على التشدد، إلا أن تلك الفكرة لا تستطيع الصمود بمجرد إطلاق سؤال ومتى كانت إيران ومنذ أربعة عقود معدلة؟

إنه يتحدث عن الانتخابات الإيرانية التي يبدو مشهدها قبل أيام من التصويت مقبلا على هزيمة الفكر النظام وتراجع تأثيره حتى عند الإيرانيين الذين كانوا يؤمنون بدستور الجمهورية الإسلامية في يوم ما، بغض النظر عما إذا كان إبراهيم رئيسي الفائز أو غيره، بينما تتفق

ليس هناك ما يبشر بحل حقيقي لأزمة ليبيا

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدباني

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيوقبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

والانحياز إلى المصلحة العامة ولو بحركات المجاملة مع الخصوم وحتى الأعداء، ليجسد بذلك خصوصيات وظيفته كرئيس لحكومة وحدة وطنية وليس كرئيس لإقليم طرابلس.

وذاذ التيار هو الذي يعرقل مسار الانتخابات، فقط لأنه يخشى ألا يفوز فيها. فحينما يطالب بالاستفتاء على مسودة الدستور أولا، وهو يعرف أنها مثيرة للجدل ومرفوضة من أغلب الليبيين، وحينما آخر، يشترط ألا يتم انتخاب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، وإنما من قبل البرلمان، باعتبار شراء ذمم العشرات من النواب ممكنا في حين من غير الممكن شراء ذمم الملايين من الناخبين، وهدفه من كل ذلك أن يرتهن الليبيون لخياراته، وأن تبقى مقاييد السلطة بين يديه ليمارس دكتاتورية الأقلية التي لا تريد الاعتراف بوعي ووجاهة وجدارة الأغلبية بتقرير مصيرها.

ومن الطبيعي أن التيار الرفض للحل السياسي هو ذاته المعرقل للمصالحة الوطنية، والحائل دون الخروج من بؤرة الصراع، والذي يدفع إلى بقاء الميليشيات في معسكراتها، والقوات الأجنبية في قواعدها، والانقسام السياسي والميداني على حاله، وهو الذي يناور من أجل عرقلة الانتخابات، فإذا فرض المجتمع الدولي تنظيمها في موعدها المحدد، سيدج الآليات الكفيلة بالانقلاب على نتائجها، كما حدث سابقا، ولاسيما أن الإخوان لا يرون أنفسهم إلا مسيطرين على المشهد السياسي، والأتراك لا يقبلون بغير البقاء لضمان مصالحهم. يبدو المجلس الرئاسي في حالة شلل واضح، كما أن رئيس الحكومة يعيل إلى ربط العلاقات الخارجية أكثر من التفاعل من الداخل، ومن يقترب أكثر من المشهد، يرى أن السلطات المنتقاة عن ملتقى الحوار السياسي مشدودة بذات الحبال التي تكثفت بها حكومة السراج المنتقاة عن اتفاق الصخيرات، مع مكر متواصل في إعطاء المجتمع الدولي ما يؤد سماعه، واللعب من تحت الطاولة لإحباط مساعيه، لتستمر مصالح وامتيازات المسؤولين وهموم وعدابات المواطنين، أما الحل الحقيقي للأزمة فلا يزال بعيدا.

الوضع في ليبيا لا يفتح أي نوافذ أمل حقيقية لطى صفحة الماضي، والناخبون في رماذ الفتنة مستمرين في السعي لإحياء الجمرات التي قد تدفع نحو إشعال الحريق من جديد

حليفة دخلت البلاد وفق اتفاق سابق بين السراج وأردوغان، ولا يقبل التطرق إلى موضوع حل الميليشيات التي يعتبرها قوات عسكرية نظامية فيما يعتبر قوات الجيش ميليشيات يجب حلها، وبالتالي لا يترك مجالا لتوحيد المؤسسة العسكرية، وهو الهدف الذي لا يمكن للبلاد أن تغادر حالة الانقسام من دونها، ليتخذ الصراع أوجها عدة، جهوية ومناطقية وعقائدية، وليتورط الدبابة في دائرة الانحياز إلى الأقربين جهويا بدل

والانطلاق به في مسيرة المواجهة مع الواقع المفروض عليه.

يراهن التيار الرفض للحل السياسي على تعطل تنفيذ الاتفاق العسكري ومن ورائه الوقف النهائي لإطلاق النار. وأبسط بنود الاتفاق لمن يطلع عليه، هو فتح الطريق الساحلية بين المنطقتين الشرقية والغربية، بما يفسح المجال للمواطنين والعمال والتجار بالتنقل مرورا بسرت ومصرارة، دون الاتجاه إلى الطرق الصحراوية المتوترة، لكن الميليشيات رفضت ذلك بقوة وتجاهلت وساطات السفيرين الأميركي والإلماني والمبعوث الأممي ومحاولات المنفي والديبية لإقناعها، وضربت بقرارات اللجنة العسكرية المشتركة عرض الحائط، ولا تزال تسعى إلى ابتزاز الحكومة للحصول على 700 مليون دولار مقابل فتح الطريق، وهو مبلغ تعجيزي الهدف منه إبقاء الوضع على ما هو عليه.

التيار ذاته يرفض إجلاء القوات الأجنبية والمرتزة، ويضغط على الحكومة من أجل الإبقاء على الأتراك وإضفاء الشرعية على وجودهم كقوات

الدور، سواء بتغيير ملامح التاريخ، أو بالقفز على حدود الجغرافيا، أو بغض المفاهيم والحسابات الاستراتيجية.

إن الوضع في ليبيا لا يفتح أي نوافذ حقيقية عن أمل لطى صفحة الماضي، والناخبون في رماذ الفتنة مستمرين في السعي لإحياء الجمرات التي قد تدفع نحو إشعال الحريق من جديد في أي وقت. والمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية عاجز عن أن يستطيعا المبادرة بتغليب العقل والمنطق، فمقاليده الحكم الحقيقية موجودة لدى أمراء الحرب وقادة الميليشيات وجماعة الإخوان ولوبي المصالح التركية بابعاده المالية والاقتصادية والأيديولوجية والثقافية، ولاسيما في طرابلس ومصرارة. وهذا الطيف وإن كان لا يعبر عن وجهة نظر الأغلبية الساحقة من الليبيين، إلا أنه الأكثر تأثيرا وفاعلية، فالشعب في النهاية يبقى كتلة هلامية موزعة على خارطة شاسعة من الأرض، ومساحة واسعة من الهموم والهواجس والحاجات، وليس له أحزاب قوية أو مؤسسات مؤثرة قادرة على توحيد صفوفه



الحبيب الأوسود
كاتب تونسي

ليس هناك ما يعد بمستقبل أفضل للأوضاع في ليبيا، وكل ما قيل ويقال عن مغادرة حقل الأزمة المتفاقمة منذ سنوات، يبقى مجرد كلمات منقورة على أرضية الوهم.

كنت أشتر في مناسبات عدة، أن ما حدث في ليبيا في العام 2011 لا علاقة له بما حدث في تونس ومصر، وإنما كان امتدادا لما حدث في العراق في العام 2003 من تدخل عسكري خارجي أدى إلى ضرب البناء الهيكلي للدولة، وإلى تدمير كامل لمؤسساتها الأمنية والعسكرية والاجتماعية بهدف اجتثاث الأسس العقائدية للنظام، ما أدى إلى إحداث فراغ متعمد، ملأته الميليشيات التي سرعان ما سيطرت على المشهد السياسي وتحكمت في مفاصل السلطات الجديدة، وشكلت كيانات اقتصادية خاصة بها ضمن مناطق نفوذها، وتحول العمل الميليشياوي إلى مصدر نفوذ وثروة ووجاهة اجتماعية.

ولمدة 18 عاما، لم يتم حل ميليشيات العراق، وإنما تحولت إلى قوات موازية للجيش النظامي الذي تشكل لاحقا وللأجهزة الأمنية، وتشكلت من داخلها خلايا متمردة ليس على السلطة المركزية فحسب، وإنما كذلك على قوات الاحتلال التي كانت وراء فتح المجال أمامها للظهور بذلك الوجه العنيف. وإذا كانت إيران قد استغلت الفراغ في العراق لخدمة مشروعها القومي من منطلقات طائفية، فإن تركيا تمارس اليوم نفس اللعبة في ليبيا، وهي تتحدى المجتمع الدولي وتدوس على جميع التوافقات الحاصلة سواء بين الفرقاء في الداخل تحت رعاية الأمم المتحدة أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مستفيدة من الحاضنة الميليشياوية التي تأسست منذ العام 2011 تحت مظلة الناتو، ومن قوى الإسلام السياسي وحلفائها ممن يمارسون الاستقواء بنظام أردوغان ويتحصنون به ويدافعون عن دوره في بلادهم إلى ما لا نهاية، ولا يكفون عن جهود البحث اليومي عن مبررات لهذا